المحور الثاني: النظم القانونية في الحضارات القديمة

المحاضرة الأولى: النظم القانونية في حضارة مابين النهرين

يطلق على النظم القانونية التي كانت معروفة بحضارة مابين النهريين بالنظم الميزوبوتامية.

وكلمة ميزوبوتامي وهي كلمة إغريقية مشتقة من كلمتين"

ميزوش وتعني وسط ، بوتاموس وتعني النهر، كما تسمى أرض مابين النهريين وكذلك بأرض الهلال الخصيب .

إن ما يميز حضارة ما بين النهرين عن كل الحضارات الإنسانية القديمة هو ما شرعته من قوانين، فمن خلال النقيبات الأثرية التي تمت ف أواخر القرن التاسع عشر وحتى الربع الأخير من القرن العشرين، اكتشفت أقدم الشرائع في الحضارات الميزوبوتامية.

وقد مرت بالحضارة الميزوبوماتية عدة دويلات أو إمبراطوريات في عهود زمنية مختلفة، ومن أهم هذه الإمبراطوريات الإمبراطورية السومرية و الإمبراطورية الأكادية السومرية و الحضارة البابلية.

أولا: المدونات القانونية لبلاد الرافدين (مابين النهريين)

ظهرت أول دولة في حضارة مابين النهريين بظهور الدولة السومرية حوالي القرن 20قبل الميلاد، ولم يتفق العلماء على أصل السومريين، غير أنه من المؤكد أنهم أول من سكن جنوب الميزوبوماتي(مابين النهريين)، حيث أسسوا مدن أهمها***أور، لكش، لارسا***، وبعد طوفان سيدنا نوح عليه السلام تكونت بجانبهم الإمبراطورية الأكادية التي ضمت الأكاديين، الذين لهم أصل سامي وقد جاؤوا من سوريا، وهجموا على الحضارة السومرية واستولوا على الحكم برئاسة **سارغون الأكادي**، وبقوا في الحكم من 2350إلى 2150 قبل الميلاد، ولكن بعدما قامت ثورات مدن أور و لكش السومرية استرجعت قوتها.

عرفت الدولة السومرية والدولة السومرية الأكادية أقدم النصوص القانونية المعروفة لدينا إلى حد الآن، لكن هذه النصوص وصلت إلينا ناقصة ومخربة جزئيا، بحيث لا يمكن دراستها دراسة كاملة وشاملة، بالرغم من قيمتها التاريخية الكبيرة.

كما تأسست الإمبراطورية البابلية في حضارة ما بين النهريين حوالي القرن 20قبل الميلاد واستمرت إلى غاية القرن 12 قبل الميلاد،وأصل البابليون سامي جاؤوا من سوريا واستقروا في بابل، حيث تكونت أول أسرة حققت الوحدة بفضل سادس ملوكها وهو **حمورابي**،الذي إشتهر بقانونه و دام حكمه 40سنة.

ويعد أهم أثر قانوني تملكه الإنسانية حاليا هو ***قانون حمورابي***، الذي يشكل جوهر أي دراسة لقانون في العصور القديمة والذي وصل إلينا شبه كامل .

أ- المدونات القانونية التي وصلت إلينا غير كاملة

عرفت حضارة ما بين النهريين الأكادية أقدم النصوص القانونية خاصة في ظل حكم الدولة السومرية، غير أن هذه النصوص وصلت ناقصة ومخربة جزئيا، وتتمثل هذه النصوص أساسا في

1- إصلاحات أوروكاجينيا

إن أقدم الإصلاحات المدونة التي وصلت إلينا تتعلق بالحياة اليومية في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية، وقام بها أخر حكام ***لجش*** وهو ***أوروكاجينيا*** (2357-2365قبل الميلاد)من اجل نشر العدل والحق تنفيذا لرغبة الألهة كما ذكر.

2- قانون أورمانو

عرفت المجموعات القانونية الموجودة في هذه الفترة أقدم نص تشريعي وهو ما يعرف بالمجموعة السومرية الأكادية والمعروف بإسم ***قانون أورمانو، وأورمانو*** هو مؤسس سلالة أور الثالثة السومرية (2095-2113 قبل الميلاد)، وتبين هذه المجموعة أنها مستوحاة من نماذج أقدم منها وهي مكتوبة في لوحة موجودة الأن بمتحف إسطنبول بتركيا غير أنها غي كاملة.

وشملت على مواد قانونية تتعلق بالأحوال الشخصية ،الرق ،الاعتداء على الأشخاص ،شهادة الزور والتجاوز على الأراضي، كما نجد أن أورمانو قد إعتمد التعويض في القصاص كأساس في تشريعه.

3- قانون لبت عشتر

لبت عشتر خامس ملوك سلالة أيسن، الذي يضم قانونه أكثر من 100مادة تم العثور على 48 منها فقط مع مقدمة وخاتمة، الملاحظ أن مقدمة هذا القانون شبيهة من حيث المضمون والأسلوب بمقدمة قانون أورمانو، أما الخاتمة فهي شبيهة بخاتمة حمورابي الأمر الذي يحتمل أن يكون هذا الأخير إقتبسها منه، وقد تضمنت مقدمة هذا القانون تمجيدا للألهة وكيفية إختيار لبت عشتر الراعي الحكيم لنشر العدل في البلاد. ويوجد نص القانون محفوظ حاليا بمتحف فيلادلفيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

4- قانون أشتونا

صدر قانون أشتونا في نحو عام 1930قبل الميلاد، ولم يكتشف علماء الأثار سوى 61 مادة من مواد هذا القانون، ويظهر من دراسة هذه المواد أن مشرعها كان قد إهتم ببعض المسائل الإجتماعية مثل وضع حد أدنى لأجور العمال، تسعير بعض السلع، تقسيم المجتمع إلى طبقات، وقد وردت في هذا القانون أول إشارة إلى تقسيم المجتمع العراقي القديم إلى طبقات ثلاث هي طبقة الأحرار ، طبقة شكينوم، طبقة العبيد.

يحتوى هذا القانون على مقدمة قصيرة كتبت بالسومرية تختلف عن مقدمة القوانين الأخرى، ولم يقتبس منها شيئا، كما نالت الأحكام الجزائية نصيب الأكبر من هذه المواد

كما عالج مسائل قانونية متفرقة أهمها: تحديد بعض الأسعار، الإيجار، القرض، الزواج، الطلاق، التبني، الإعتداء على أموال الغير، الأضرار المتسببة عن الحيوانات و الأشياء.

ب ـ المدونة القانونية التي وصلت إلينا كاملة قانون حمورابي

إن أهم أثر قانون تملكه الإنسانية حاليا هو قانون حمورابي، الذي يشكل جوهر أي دراسة للقانون في العصور القديمة، وقد تم الكشف عن هذا القانون في أنقاض مدينو ***سوس*** الإيرانية سنة 1902م في شكل نصوص منقوشة على مسلة من حجر الديورايت الأسود، وهو محفوظ حاليا بمتحف اللوفر بباريس ويتكون من 282 مادة ومقدمة وخاتمة.

أما مقدمة القانون فكتبت بأسلوب أدبي رائع أقرب إلى الشعر منه إلى النثر، في حين أن الخاتمة لم تكتب بنفس الأسلوب الذي كتبت به المقدمة، بل كتبت بأسلوب قريب إلى الصياغة القانونية، وركزت على شرعية هذه القوانين و نسبتها إلى حمورابي و بيان أهدافها ومراعاتها وإنزال اللعنات على من يحاول تخريبها أو نسبها إلى نفسه.

أما المواد فتتبع (بإستثناء المواد المفقودة 13.من 66إلى 99، 110و111) التبويب التالي:

-من المادة 1إلى 5 القضاء وأدلة الإثبات.

-من المادة 6إلى 25عقوبة السرقة والنهب.

- من 26إلى 41الشؤون العسكرية وترك الخدمة العسكرية.

- من 42إلى(غير معلوم) الأراضي الزراعية وأجور الفلاحين.

- من غير المعلوم إلى 107 القروض والفوائد و المعاملات التجارية.

- من 108إلى 111 بعض أحكام أماكن بيع الخمور.

- من 112إلى 126 إئتمان و الديون و الوديعة.

- من 127إبى 194 الأحوال الشخصية.

-من 195 إلى 214 القصاص و الأضرار الناجمة عن الشجار.

- من215 إلى 227.مهنة الطب و مسئوولية الطبيب.

- من 228إلى 240 أجور الحرفيين ومسؤوليتهم.

- من 241 إلى 277 إستئجار الحيوانات و أجورهم.

- من 278إلى282 شراء العبيد و علاقتهم بأسيادهم.

إن ما يميز قانون حمورابي شمولية أحكامه، فهي تشمل مختلف جوانب الحياة القانونية كالتنظيم القضائي والإجراءات ، العقوبات ، الممتلكات، الزواج ، المواريث، العقود والشركات.

- يتميز قانون حمورابي بطابعه العلماني الدنيوي، حيث إستبدل العقوبات الدينية بعقوبات مدنية.
- تفرد مدونة قانون حمورابي بأسلوبها العلمي الدقيق ، علاوة على إجتنابها للأسلوب الشعري، نجدها تستخدم عبارات وصيغ قانونية في غاية الوضوح، كما ذهب بعض الفقهاء إلى القول بأن تشريع حمورابي ساهم في تقرير عدد من المبادئ القانونية الحديثة كمبدأ عدم التعسف في إستعمال الحق، مبدأ حسن النية عند الوفاء بالالتزامات.

جمعت المدونة من جهة أخرى بين صفتي الصرامة والمرونة، فهي تعبر تارة عن قسوة بالغة ، مثل حكمها بقطع ثدي القابلة التي تستبدل طفلا بأخر، وتبدي تارة أخرى طابعا إنسانيا كبيرا خاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة والفقراء، فهي تقر مثلا للزوجة المريضة بحق البقاء في البيت الزوجي إذا تزوج عليها ، مع إلزامه بالإنفاق عليها دون أن يستطيع تطليقها، كما جعلت للعمال حد أدنى للأجور، ومنحهم إجازة شهرية للراحة و تتمثل في ثلاثة أيام شهريا.

لكن الخاصية الأساسية التي تميز قانون حمورابي تنوع مصادره، فلم يكتفي صاحب المدونة بجمع الأعراف البابلية، بل قام بدراسة قوانين مختلف المدن ليرجح بينها و أخذ بالحلول الأكثر ملائمة، بل و نجده في بعض المسائل يقترح حكمين لنفس المسألة تاركا للأفراد حرية الاختيار.

ثانيا : النظم القانونية لبلاد الرافدين

تعددت النظم القانونية في بلاد الرافدين وهي كالتالي:

1- نظام الجرائم و العقوبات

كانت عقوبة الإعدام أكثر العقوبات انتشارا في بلاد الرافدين وهي تنفد نظرا لطبيعة الجريمة، إما شنقا أو حرقا أو غرقا.

تقع عقوبة الإعدام غالبا بموجب أمر من القضاء، لكن قد ينتقم أقارب المجني عليه مباشرة دون حاجة إلى حكم قضائي.

لا يخص الإعدام كبائر الجرائم كالقتل فقط، بل يشمل بعض الجنح كالسرقة وقطع الطريق و التطفيف في الكيل والميزان(من المواد 32إلى 109 من قانون حمورابي).

قد لا يتوقف الإعدام على الجاني ، بل يشمل أقاربه كما هو الحال بالنسبة لمن يضرب امرأة حامل فيسبب موتها، فتقتل إبنته، أو البناء الذي يؤدي بنيانه إلى وفاة أبناء ساكن المنزل، فيقتل إبنه أو إبنته.

عرفت بلاد الرافدين إلى جانب الإعدام عقوبة القطع، التي تختلف هي أيضا من حالة لأخرى، تشمل قطع اليد، اللسان، صلم الأذن و سمل العينين.

-تقطع يد الطبيب الذي يؤدي إهماله إلى وفاة المريض أو إتلاف عضوه.

-تسمل عين الطفل الذي يؤثر العودة إلى أبويه بدلا من البقاء لدى من تبناه.

-تصلم أدن الرقيق الذي ينكر سيده.

بالإضافة إلى العقوبات البدنية، عرفت قوانين بلاد الرافدين في وقت مبكر منظور العقوبة المالية، نجد مدونتي ***أورناموا وأشنونا*** مثلا تنصان على جملة من الغرامات المالية التي يتسنى على الجاني دفعها إلى الضحية أو أهله، يختلف مقدار هذه الغرامات تبعا لمكانة الجاني و المجني عليه ودرجة خطورة الفعل .

2- نظام الأسرة

تميز المجتمع في بلاد الرافدين كغيره من المجتمعات القديمة بقيامه على أساس طبقي، أما فيما يخص الأسرة فقد أثبتت الدراسات التاريخية أنها كانت تقوم أساسا على الزواج، رغم كون نظام الزوجة الواحدة سائدا، إلا أن القوانين القديمة سمحت للزوج بإتخاد زوجة ثانية في حالة عقم أو مرض الزوجة الأولى، لكم الزوجة الثانية تبقى تحتل مكانة دنية مقارنة مع الأولى.

نصت القوانين القديمة على عدد من الشروط و الإجراءات التي ينعقد بها الزواج وهي تتمحور كالأتي:

-ال***تراضي***: رضا أولياء الزوجين، وإن دلت بعض الأثار بالاعتراف بزواج المرأة الثيب دون تدخل وليها.

-***الكتابة***: يحرر عقد الزواج في سند خذي يتضمن إسم الزوجين، تاريخ الزواج، أسماء الشهود، شروط الزواج، قيمة الهبات المالية.

- **الشهو**د: يضعون ختمهم على العقد المكتوب.

- **الترهاتو**: هبة مالية أو مهر يسلم إلى أسرة الزوجة.

ترافق هده الشروط بعض جملة من الطقوس و الأعراف كحفل الزفاف.

- لا تنحل الرابطة الزوجية في بلاد الرافدين إلا بوفاة أحد الزوجين أو بالطلاق.
- لا يجوز للأرملة التي أنجبت أطفالا أن تعقد زواجا جديدا إلا بإدن من المحكمة.
- لم يكن حق الزوج في الطلاق مقيدا ولا خاضعا لأي رقابة، خرفا للزوجة التي لا يمكنها طلب الطلاق من القاضي إلا في حالات محددة .
- فيما يخص المواريث، كان الإرث محصورا في الأبناء الشرعيين دون الإناث و الزوجة وأبناء الجواري.